

٧ - وإذ تُشير أيضاً إلى قرارها ١٧٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ والمعنون "التمويل من أجل التنمية"، واقتناعاً منها بالحاجة الملحة إلى وضع سياسات تكفل زيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية، بما في ذلك إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال، بوصف ذلك أمراً لا غنى عنه لتعبئة مواردها من أجل التنمية،

و ثقة منها بأنه يمكن، في إطار التعاون الإقتصادي بين البلدان النامية والبلدان ذات النظم الإقتصادية والإجتماعية المختلفة، تشجيع الإستثمارات في البلدان النامية على النحو الذي تحدده هذه البلدان،

١ - تُحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التمويل من أجل التنمية^(١١٢)؛

٢ - تُحيط علماً بوجهات نظر فريق الخبراء العالي المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية، بصيغتها الواردة في تقريره، وكذلك، خاصة، بوجهة النظر القائلة بأن توفير ضمانات متعددة الأطراف من شأنه أن يساعد البلدان النامية على الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية والدولية، وعلى تحسين شروط اقتراضها^(١١٣)؛

٣ - ترجو من الأمين العام، أن يقوم، بالتشاور مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء، بإجراء مزيد من الدراسة للإقتراحات والمقترحات المتعلقة بطرق توفير الضمانات المتعددة الأطراف المشار إليها في التقرير، وخاصة جوانبها الفنية، وأن يضاعف الجهود للتوصل إلى حلول عملية لتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال كيفاً وكماً على حدٍ سواء؛

٤ - تُقرّر النظر في تقرير الأمين العام بشأن هذا البند في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٤٤/٣٣ - دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ١) و ٣٢٠٢ (د - ١) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن

٧ - تُرحب بالمقرر ١٦/٢٥، المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٨^(١١١)، الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يطلب فيه المجلس من مدير البرنامج مواصلة التشاور لتحقيق أساس مالي أكثر ضماناً للبرنامج وبحث الإجراءات والنماذج الكفيلة بهذا، بما في ذلك إمكانية التمويل المتعدد السنوات؛

٨ - تدعو مجالس إدارة منظمات المساعدة الإنمائية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، وكذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، إلى النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التمويل الطويل الأجل لمنظمتها؛

٩ - تُؤكد على ضرورة تشجيع زيادة نقل الموارد المالية، بالإضافة إلى تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وفقاً للخطط والأولويات الوطنية للبلدان النامية وتعزيزها؛

١٠ - تدعو الأمين العام إلى إجراء مشاورات لتقييم مفهوم تحقيق زيادة ملموسة في نقل الموارد، بما في ذلك الآليات الممكنة لهذا النقل، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين، اخذاً في الاعتبار تماماً نتائج المفاوضات التي سيجريها مؤتمر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة، وكذلك أي مفاوضات أخرى تجرى بشأن هذا الموضوع في اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢؛

١١ - تطلب إلى جميع البلدان الاشتراك بصورة ناشطة وعلى نحو إيجابي في المفاوضات التي سيجريها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة بشأن مسألة نقل الموارد، كيما يتسنى التوصل إلى نتائج مرضية.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٣٧/٣٣ - التمويل من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تُشير إلى قرارها ١٧٤/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية على أساس منظور ومضمون ومستمر،

(١١١) أنظر: الوثائق الرسمية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ١٩٧٨،

الملحق رقم ١٣ (E/1978/53/Rev.1)، الفصل العنرون، الفرع لام.

(١١٢) A/33/280

(١١٣) المرجع نفسه، المرق، الفرع الثاني.